الممنوع من الصرف

كلية التربية ابن رشد / قسم اللغة العربية – المرحلة الرابعة
العام الدراسي ٢٠١٩ /٢٠٢٠

مادة (النحو)

أستاذ المادة
أ.د.علي حلو الحواس

- ينقسم الاسم في العربية على قسمين:

١- الاسم المتمكّن: وهو الاسم الـمُعرب الذي تتغير أواخره بتغيُّر موقعه من الجملة،ويُسمَّى (المعرب)، مثل (مُحَمَّد) في قولنا: جاء محمدٌ ، ورأيتُ محمدًا ، ومررتُ بمحمدٍ.

٢- الاسم غير المتمكّن: وهو الاسم المبني،الذي يلزم حالة شكلية واحدة لا تتغير،ويكون له محلٌّ من الإعراب بحسب موقعه من الجملة،وعلة بناء هذا النوع من الأسماء هي شبهه بالحرف في ملازمته حالة واحدة،مثل (أمسِ)،فهي من الظروف المبنية.

وينقسم الاسم المتمكن على قسمين كذلك:

١- المتمكّن الأمكن: وهو ما لم يُشبه الفعل،ويُسمَّى (المنصرف)،وهو الذي يلحقه التنوين الذي لغير مقابلة أو تعويض،ويُسمَّى (تنوين الأمكنية)،والجرّ بالكسرة مع الألف واللام والاضافة ومن دونهما،مثل (غُلام)،تقول: مررتُ بغلامٍ،ومررتُ بغُلامِ زيدٍ،ومررتُ بالغلامِ.وهاتان الخصيصتان (التنوين والجر بالكسرة) أبعدتا هذا النوع من الأسماء من الشبه بالأفعال،فهو متمكّن أمكن.

- وقد أخرج النحاة بقولهم (لغير مقابلة) في حديثهم عن التنوين الذي يلحق الاسم المعرب المنصرف (المتمكن الأمكن)،الأنواع الأخرى من التنوين،لأنَّهم أرادوا بذلك تنوين الأمكنية وهو تنوين الصرف،ومن هذه الأنواع الأخرى (تنوين المقابلة)،ويلحق هذا النوع من التنوين جمع المؤنث السالم ليقابل النون في جمع المذكر السالم،وهو لا يُعدُّ دليلا على صرف الكلمة؛لأنَّه يلحق الأسماء المنصرفة والممنوعة من الصرف على حدٍّ سواء،ومن ذلك (أَذرعات ، وهِنْدات ، وعطيّات)،عند استعمالها أعلاما على نساء،فالتنوين الذي يلحقها هو تنوين مقابلة وليس تنوين أمكنية،ويجوز في هذه الأسماء عند نقلها الى العلمية إعرابها إعراب الاسم المنصرف مراعاة لأصلها الذي نُقِلَت منه،ويجوز عدم صرفها مراعاة للحالة التي هي عليها الان،وهي أنّها أعلام على مؤنث.لذلك لا يُعدُّ تنوين المقابلة الذي يلحق هذا النوع من الأسماء دليلا على أمكنيتها.

- وأمَّا قول النحاة (لغير تعويض) فقد أخرجوا به (تنوين العوض)،الذي يلحق الأسماء المنصرفة والممنوعة من الصرف،وهو إنما سُمّي بهذا الاسم؛لأنَّه عوض عن حرف أو كلمة أو جملة.وهو يلحق الاسم المنصرف،مثل (قاضٍ) في حالتي الرفع والجر،فالتنوين عوض عن حرف الياء،وكذلك يلحق الممنوع من الصرف،مثل (جَوَارٍ) و (غَوَاشٍ)،فهما ممنوعان من الصرف لأنهما على صيغة منتهى الجموع؛فلا يُعدُّ هذا النوع من التنوين دليلا على الأمكنية.

٢- المتمكّن غير الأمكن: وهو الاسم الذي لا يدخله تنوين الأمكنية ويمتنع وجوده فيه،فيكون امتناعه دليلا على أنَّه متمكن في الاسمية،ولكنه غير أمكن،بسبب حرمانه هذا التنوين،لذلك فهو أشبه الفعل في حرمانه التنوين،ويُسمَّى (الممنوع من الصرف).

وإذا امتنع دخول تنوين الأمكنية على هذا الاسم امتنع تبعا لذلك جرُّه بالكسرة فيُجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ، بشرط ألاّ يكون مضافًا ولا مقترنًا بأل،فإن أُضيف أو اقترن بأل وجب جرُّه بالكسرة ، كقولنا: مررتُ بأحمدِكم ، ومررتُ بالأحمدِ.

العلل المانعة من الصرف

- يُمْنَع الاسم من الصرف إذا وُجِدَت فيه علّتان من علل تسع،أو علة واحدة تقوم مقام علتين.

- **القسم الاول من العلل المانعة من الصرف:**

سنتناول في هذا القسم العلل التي تقوم كلّ علة منها مقام علتين،وهما اثنتان:

أ/ ألف التأنيث:

وهي ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب لتدلّ على تأنيثه،وهي تكون مقصورة أو ممدودة،ومن أمثلة المقصورة: (ذِكْرَى) مصدر نكرة،و(رَضْوَى) علم على جبل،و(جَرْحَى) جمع جريح،و(حُبْلى) وصف للمرأة الحامل.أمَّا الممدودة فمن أمثلتها: (صحراء) وهي اسم نكرة،و(زكرياء) علم إنسان،و(أصدقاء) جمع صديق،و(حمراء) وصف للشيء الأحمر المؤنث،و(رُحماء) جمع (رحيم). هذه الاسماء ممنوعة من الصرف؛لأنها مختومة بألف التأنيث،فتُرفع بالضمة وتُنصب وتُجرُّ بالكسرة.ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:

((مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ))

فلفظتا (أشدَّاء) و (رُحماء) ممنوعتان من الصرف؛لانهما مختومتان بألف التأنيث الممدودة.

والناظر في هذه الألف يجد أنها قد تكون في اسم نكرة،أو في معرفة،أو في المفرد والجمع وقد تكون اسما خالصا أو وصفا.

ب/ صيغة منتهى الجموع :

وهي كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان،أو ثلاثة أحرف بشرط أن يكون أوسطهما ساكنا،نحو: (معابد ، أقارب ، طبائع ، جواهر ، تجارب ، دوابّ)،وكذلك (مناديل ، عصافير ، أحاديث ، كراسيّ ، مفاتيح).

ومن هذه الأمثلة يتضح أنَّ صيغة منتهى الجموع قد تكون على وزن (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيْل) كمَعَابِد ومَنَادِيْل،وقد تكون على أوزان أخرى كعصافير وغيرها.

ويجري على ألسنة النحاة أن هذه الصيغة مماثلة لصيغتي (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيْل)،وهم لا يُريدون بهذه المماثلة الوزن الصرفي،بل يريدون أنَّ الكلمة خماسية أو سداسية،والحرف الأول مفتوح في الحالتين سواء أكان ميما أم غير ميم،وأنَّ الثالث ألف زائدة،يليها كسر الحرف الاول من حرفين بعدها،أو ثلاثة أحرف أوسطهما ساكن.فالمراد إذن المماثلة في عدد الحروف وحركاتها وسكناتها،من دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصلي بمثله.

كلُّ ما يرد على هذه الصيغة فهو ممنوع من الصرف،ومن ذلك قوله تعالى:

((وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ))

لفظة (قوارير) ممنوعة من الصرف حُرمت التنوين؛لأنها على صيغة منتهى الجموع.

وقوله تعالى:

((ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ))

لفظة (خلائفَ) ممنوعة من الصرف للعلة المذكورة آنفا.

ومن أحكام صيغة منتهى الجموع إذا كانت مختومة بالياء،مثل (دواعي) و (ثواني) و(غواشي)،وجب حذف يائها والمجيء بتنوين العوض بدلا منها في حالتي الرفع والجرّ،وذلك لالتقاء الساكنين كما هو الحال في اعلال الاسم المنقوص (قاضٍ)،وتكون معربة بالحركات المقدرة على الياء المحذوفة.كقولنا: هذه غواشٍ ، ومررتُ بغواشٍ. (غواشٍ) في الاولى خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة.وفي الثانية اسم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة وهو ممنوع من الصرف.

أمَّا في حالة النصب فتبقى الياء،وتظهر عليها الفتحة بغير تنوين؛لأنَّها ممنوعة من الصرف،كقولنا: رأيتُ غَوَاشيَ،بلا تنوين.

فإنْ كانت هذه الأمثلة مقترنة بأل أو مضافة وجب أنْ تبقى ياؤها في الحالات كلِّها،غير أنَّها تكون ساكنة في حالتي الرفع والجرّ وتُقدَّر عليها الضمة والكسرة،وتكون متحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب،كقولنا: دواعي الخيرِ كثيرةٌ،ومن الثوانيْ تتكونُ الساعاتُ، وأُحبُّ الثوانيَ السعيدةَ.

القسم الثاني من العلل المانعة للصرف

- يُمْنَع الاسم من الصرف عند توافر علتين من علل هذا القسم وهي تسعٌ،فلا تكفي علة واحدة لمنعه من الصرف،وهذه العلل على نوعين:لفظية،ومعنوية.
- العلل اللفظية:هي العلل التي تتعلق بالشكل،عددها سبع هي: زيادة الالف والنون – وزن الفعل – العدل – التركيب – التأنيث – ألف الالحاق – العجمة.
- العلل المعنوية:هي العلل التي تتعلق بالمعنى،وهي علتان: الوصفية العلمية.
- لابدّ أن تتوافر في الاسم حتى يُمنع من الصرف علتان إحداهما معنوية والأخرى لفظية،وسنفصّل القول في العلتين المعنويتين مع إحدى العلل اللفظية المذكورة آنفا.

أولا/ الوصفية مع احدى العلل اللفظية

- أ/ الوصفية وزيادة الالف والنون:
- كل وصف تكون في آخره الف ونون زائدتان يُمنع من الصرف،ويُشترط في هذا المنع شرطان هما:
- ١- أن تكون الالف والنون زائدتين،مثل:سكران و عطشان و غضبان وريّان.
- ٢- ألاّ يكون مؤنثها بالتاء،فتكون على وزن (فعلان فعلى)،مثل:سكران سكرى، وعطشان عطشى، وغضبان غضبى، وريّان ريّا.فلا تقول في مؤنث هذه الالفاظ بالتاء،فنقول امرأة سكرى وليس سكرانة،وعطشى وليس عطشانة.
- ومن أمثلة الصفة الممنوعة من الصرف قوله تعالى:

((وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا))

(غضبان) ممنوعة من الصرف للوصفية وزيادة الالف والنون. وقولنا: هذا عطشانُ،ورأيتُ عطشانَ،ومررتُ بعطشانَ. فتُمنع من الصرف لتحقّق الشرطين المذكورين.

- فإن اختلّ شرط من هذين الشرطين صُرفت الصفة،فتقول: هذا رجل سيفانٌ،أي:طويل،و رأيتُ رجلا سيفانًا ، و مررت برجل سيفانٍ ، فتصرفه لأنّك تقول للمؤنثة:سيفانة،أي:طويلة.

ب/ الوصفية و وزن الفعل

- كّل وصف ورد على وزن الفعل يُمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، ويُشترط في هذا المنع شرطان هما:

١- أن تكون الصفة أصلية،أي غير عارضة.

٢- ألاّ يكون مؤنثها مختوما بالتاء.

- ومن أمثلة ذلك ما كان على وزن (أفعل فعلاء)،كقولنا: هذا ثوب أحمرُ،واشتريت ثوبًا أحمرَ،وأُعجبتُ بثوب أحمرَ.لفظة (أحمر) ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل،وكذلك مؤنثها.قال تعالى:

((وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى))

(بيضاء) ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

- فإن اختل شرط من الشرطين المذكورين صُرفت الصفة،فمن أمثلة اختلال الشرط الاول،قولنا: مررتُ برجل أرنبٍ،أي:جبان،فتُصرف لفظة (أرنب) لأنها صفة عارضة ليست أصلية،للدلالة على الجبان،وهي في أصلها اسم جامد وقد استُعمل صفة للجبن.وكذلك لفظة (أربع) اذا استعملت صفة،كقولنا: قضيتُ في النزهة ساعاتٍ أربعًا،فتُصرف لأنها صفة عارضة،وهي في الاصل اسم للعدد،ثم استُعملت صفةً،فلا يُعتدّ بذلك في منعها من الصرف،كما لا يُعتدُّ بِعُرُوض الاسمية فيما هو صفة في الأصل،نحو (أدهم) للقيد،فإنَّه صفة في الأصل لشيء فيه سواد،ثم استعمل استعمال الأسماء،فيُطلق على كل قيد (أدهم)،ومع هذا يُمنع من الصرف نظرا الى الأصل وهو الصفة،وكذلك (أرقم) للشيء المرقوم،ثم صار اسما للثعبان لأنه مرقوم أي منقّط،كقولنا : هذا ثُعبانٌ أرقمُ ، ورأيتُ ثعبانًا أرقمَ ، ومررتُ بثعبانٍ أرقمَ.

- وهناك ألفاظ تدلُّ في أصلها على حيوانات،ثُمَّ استعملت صفات،مثل (أَجْدَل) للصقر،و(أَخْيَل) لطائر،و(أَفْعَى) للحية،وفي ذلك رأيان:
- الرأي الاول: أنها مصروفة باعتبار أصلها،فهي أسماء جامدة وليست صفات،وهو الأكثر،فنقول: هذا رجلٌ أَجْدَلٌ ، و رأيتُ رجلاً أَجْدَلاً ، و مررتُ برجلٍ أَجْدَلٍ.
- الرأي الثاني: أنها ممنوعة من الصرف للصفة المُتَخَيَّلة ووزن الفعل،كقولنا: هذا رجلٌ أَجْدَلُ و رأيتُ رجلاً أَجْدَلَ ، و مررتُ برجلٍ أَجْدَلَ ، فتُمنع من الصرف لتخيُّل الوصف فيها،فتخيَّل في (أَجْدَل) معنى القوة،وفي (أَخْيَل) معنى التخيّل،وفي (أَفْعَى) معنى الخُبث،فمنعها لوزن الفعل والصفة المُتَخَيَّلة.

ومن أمثلة اختلال الشرط الثاني قولنا: مررتُ برجل أرملٍ،أي:فقير، فتصرف لفظة (أرمل) لأنك تقول للمؤنثة:أرملة،بخلاف (أحمر،وأخضر)،فإنهما لا ينصرفان؛إذ يُقال للمؤنثة: (حمراء،وخضراء)،ولا يُقال: (أحمرة،وأخضرة)،فمُنعا من الصرف للصفة ووزن الفعل.

ج/ الوصفية و العدل

- يُمنع الاسم من الصرف اذا كان وصفا معدولا،ويتحقَّق ذلك في نوعين من الالفاظ:
- ١- أسماء العدد المبنية على وزن (فُعَال ومَفْعَل : نحو:ثُلاث وَمثْنَى ، ثُلاث : معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، و مَثْنَى: معدولة من اثنين اثنين ، كقولنا: جاء الطلابُ ثُلاثَ،أي ثلاثة ثلاثة و جاء الطلاب مثنى ، أي: اثنين اثنين.وسُمع استعمال هذين الوزنين (فُعَال ومَفْعَل) في الاعداد واحد واثنين وثلاثة وأربعة،نحو: أُحاد ومَوْحَد،وثُناء ومَثْنَى،وثُلاث ومَثْلَث،ورُباع ومَرْبَع،وسُمع ايضا في خمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:

((فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ))

(مثنى وثلاث ورباع) ممنوعات من الصرف للوصفية والعدل.

- ٢- كلمة (أُخَر) : كقولنا: مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ،وهي معدولة عن الآخَر،كقوله تعالى:

((فعدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ))

فلفظة (أُخَر) جمع مفرده (أُخْرَى)،التي هي مؤنث (آخَر)،وعلة العدل متأتية من أنَّ (آخر) اسم تفضيل على وزن (أَفْعَل)،وشرط صياغة اسم التفضيل إنْ لم يُضَف ولم يُعَرَّف،لزومه الافراد والتذكير،فلمَّا عُدل به من المفرد المذكر الى المؤنث الجمع مُنع (أُخَر) من الصرف للوصفية والعدل،أي أنه معدول من (آخر).

ثانيا/ العلمية مع احدى العلل اللفظية

- أ/ العلمية و التركيب :

يُمنع الاسم من الصرف إذا كان علما مركَّبا تركيبا مزجيا،نحو: (معيكرب، وبَعْلَبَكَّ، وحضرموت) ، فنقول:هذا معديكربُ ، ورأيتُ معديكربَ ، ومررتُ بمعديكربَ. فتجعل اعرابه على الجزء الثاني،وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب. أمَّا العلم المركب تركيبا إضافيًّا أو اسناديًّا فلا يُمنع من الصرف.

وقد ورد عن النحاة في العلم المركب تركيبا مزجيا المختوم بـ (ويه) رأيان:

الأول: يعامله معاملة الممنوع من الصرف،فيُرفَع بالضمة ويُنْصَب ويُجَرُّ بالفتحة،كقولنا: هذا سيبويهُ ، ورأيتُ سيبويهَ ، ومررتُ بسيبويهَ.

الثاني: يبنيه على الكسر في أحواله كلها،ويُعامل معاملة الاسم المبني الذي يكون له اعراب في المحلّ بحسب موقعه من الجملة،كقولنا: هذا سيبويهِ ، ورأيتُ سيبويهِ ، ومررتُ بسيبويهِ. ففي الاولى مبنيٌّ على الكسر في محلّ رفع لأنه خبر، وفي الثانية مبنيٌّ على الكسر في محلّ نصب لأنَّه مفعول به، وفي الثالثة مبنيٌّ على الكسر في محل جرٍّ بحرف الجرّ.

ب/ العلمية و زيادة الألف والنون

- يُمنع الاسم من الصرف إذا كان علما مختوما بألف ونون زائدتين،نحو: غَطَفَان،وأصْبَهَان،وعُثْمَان،ورَمَضَان،وشعبان. كقوله تعالى:

((شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ))

فرمضان مضاف اليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون. ونقول: هذا غَطَفَانُ،ورأيتُ غَطَفَانَ،ومررتُ بغَطَفَانَ ، فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون.

- ويُشْتَرط في الالف والنون الزيادة،فإن كان كلاهما أو أحدهما من أصل الكلمة فلا يُمنع العلم من الصرف،نحو: (بَان ، ولسان ،وضَمَان ،وأمان)،كقولنا: جاءتْ بانٌ ، ورأيتُ بانًا ، ومررتُ ببانٍ. وهذا لسانٌ ،ورأيت لسانًا ، ومررتُ بلسانٍ (اذا استعمل علما).

- وقد وردت عن العرب أعلام تصلح أن تكون النون فيها أصلية وزائدة،وأنت في ذلك مُخيَّر بين المنع والصرف،نحو: (حسَّان) ، فتكون مصروفة باعتبار انها مأخوذة من (الحُسْن) بمعنى الجمال،لأنَّ النون أصلية،وتكون ممنوعة من الصرف باعتبار أنها مأخوذة من (الحِسّ) بمعنى الاحساس،لأنَّ النون زائدة. و(عفَّان) تكون مصروفة باعتبار انها مأخوذة من (عفن)،لأنَّ النون أصلية،وتكون ممنوعة من الصرف باعتبار أنها مأخوذة من (عفّ)،لأنَّ النون زائدة. و (غسَّان) تكون مصروفة باعتبار أنها مأخوذة من (الغسن) بمعنى المضغ،لأن النون أصلية،وتكون ممنوعة من الصرف باعتبار أنها مأخوذة من (الغسّ) بمعنى دخول البلاد،لأنَّ النون زائدة.

ج/ العلمية و التأنيث

- يُمنع الاسم من الصرف اذا كان علما مؤنثا،والمؤنث على قسمين:
- ١- المؤنث بالتاء: اذا كان العلم مؤنثا بالتاء فإنَّه يُمنع من الصرف وجوبا على نحو الاطلاق،سواء أكان علما لمذكر،نحو: طَلْحَة، ومعاوية،وحمزة ، نقول: هذا معاويةُ،ورأيتُ معاويةَ،ومررتُ بمعاويةَ. أو لمؤنث،نحو: فاطمة ، زائدا على ثلاثة أحرف كما مُثَل،أو كان ثلاثيا،نحو: هِبَة ، وثُبة ، نقول: هذه هِبةُ ورأيتُ هِبةَ ،ومررتُ بِهِبَةَ.
- ٢- المؤنث بلا تاء: إمَّا أن يُمنع من الصرف وجوبا أو جوازا.
- فيُمنع وجوبا في المواضع الاتية:
- إن كان زائدا على ثلاثة أحرف وجب منعه من الصرف،نحو: زينب،وسعاد،واعتماد (أعلاما لنساء)،نقول: جاءت زينبُ ،ورأيتُ زينبَ ،ومررتُ بزينبَ.
- إن كان ثلاثيا،فإمَّا أن يكون وسطه محرّكا أو ساكنا،فإن كان محرّكا مُنع من الصرف،نحو: سَقَر،وفَرَح،وقَمَر(أعلاما لنساء) ،نقول: جاءت قَمَرُ ،ورأيتُ قَمَرَ، ومررتُ بقَمَرَ.وإن كان وسطه ساكنا وكان أعجميا فيُمنع من الصرف،نحو: جُور (اسم بلد)،نقول: هذه جُورُ ،ورأيت جُورَ،وذهبتُ الى جُورَ.وإن كان منقولا من مذكر فإنَّه يُمنع من الصرف أيضا،نحو: صَخْر (علم منقول من المذكر الى المؤنث)، كقولنا: هذه صَخْرُ ، ورأيتُ صَخْرَ، ومررتُ بصَخْرَ.

- ويُمنع العلم المؤنث من الصرف جوازا :
- اذا كان ساكن الوسط ، غير أعجمي ، وغير منقول من المذكر ، ففيه وجهان: المنع والصرف والمنع أولى ، نحو: (هِنْد ، ودَعْد ، وميّ) ، نقول:
- هذه هندٌ. هذه هندُ.
- رأيتُ هندَ. رأيتُ هندًا.
- مررتُ بهندَ. مررتُ بهندٍ.

فيجوز في الأمثلة هذه المنع والصرف.

د/ العلمية و العُجمة

- يُمنع العلم من الصرف إذا كان أعجميًّا،ويُشترط في منعه شرطان:
- ١- أن يكون علما في اللسان الأعجمي.
- ٢- أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، نحو: إبراهيم ، وإسماعيل ، ويوسف ، ويعقوب،نقول: هذا إبراهيمُ ، ورأيتُ إبراهيمَ ، ومررتُ بإبراهيمَ ، فتمنعه من الصرف للعلمية والعجمة.

فإن لم يكن الأعجمي علما في لسان العجم،بل في لسان العرب فقط،أو كان نكرة،نحو: لِجَام (وهي الحديدة في فم الفرس) – علما أو غير علم – فيكون مصروفا ، نقول: هذا لِجامٌ ، ورأيتُ لِجامًا ، ومررتُ بلِجامٍ. وكذلك بُنْدَار (وهو تاجر المعادن) لا يُمنع من الصرف ؛ لأنَّه نكرة ليس علما في اللسان الأعجمي. وكذلك لا يُمنع من الصرف ما كان علما أعجميا على ثلاثة أحرف،سواء أكان محرك الوسط، نحو: شَتَر ، أو ساكن الوسط، نحو: نُوْح ، ولُوْط، نقول: هذا نُوْحٌ ، ورأيتُ نُوْحًا ، ومررتُ بنُوْحٍ.

هـ/ العلمية و وزن الفعل

- يُمنع العلم من الصرف إذا كان على وزنٍ يخصُّ الفعل أو يغلب فيه.
- المراد بالوزن الذي يخصُّ الفعل: ما لا يوجد في غير الفعل إلاّ ندورا،ومن هذه الأوزان (فَعَّل ، وفُعِلَ)،فلو سمَّينا رجلا بـ (كَلَّمَ) أو (ضُرِبَ) مُنِعَ من الصرف للعلمية ووزن الفعل،نقول: هذا كَلَّمُ أو ضُرِبُ ، ورأيتُ كَلَّمَ أو ضُرِبَ ، ومررتُ بكَلَّمَ أو ضُرِبَ.
- أمَّا المراد بالوزن الغالب في الفعل فهو أمران:

١- أنْ يُوجد الوزن في الفعل كثيرا،مثل وزني (افْعِل) و (افْعَل)،نحو: إثْمِد ، وإصْبَع،فإنَّ هذين الوزنين يكثران في الفعل دون الاسم،مثل: (اضْرِب) و (اسْمَع)،فلو سمَّينا رجلا بـ (إثْمِد) أو (إصْبَع) منعناه من الصرف للعلمية ووزن الفعل،فنقول: هذا إثْمِدُ ، ورأيتُ إثْمِدَ ، ومررتُ بإثْمِدَ.

٢- أن تكون فيه زيادة تدلُّ على معنى في الفعل ولا تدلُّ على معنى في الاسم،مثل وزني (أَفْعَل) و (يَفْعِل)،نحو: أَحْمَد ، ويَزِيْد، فإنَّ كلاًّ من الهمزة والياء يدلُّ على معنى في الفعل وليس في الاسم،فلمَّا يأتي الاسم على هذين الوزنين يُمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، نقول: هذا أحمدُ ، ورأيتُ أحمدَ ، ومررتُ بأحمدَ.

فإنْ كان الوزن غير مختصٍّ بالفعل،ولا غالبا فيه،لم يُمنع من الصرف،فنقول في رجل اسمه (سَجَدَ): هذا سَجَدٌ ، ورأيتُ سَجَدًا ، ومررتُ بسَجَدٍ؛لأنَّ الوزن (فَعَلَ) يُوجد في الاسماء مثل: (حَجَر)،وفي الأفعال مثل (سَجَد).

و/ العلمية و ألف الالحاق

- يُمنع العلم من الصرف إذا كان مختوما بألف الالحاق المقصورة، نحو: (أَرْطَى) و (عَلْقَى)، فنقول فيهما عند استعمالهما علمين: هذا أَرْطَى ، ورأيتُ أَرْطَى ، ومررتُ بأرْطَى، وتُقدَّر الحركات على الألف ويُعرب إعراب الممنوع من الصرف. ويُشترط فيها أن تكون مقصورة،فإنْ كانت ممدودة لم يُمنع العلم من الصرف،مثل (حِرْبَاء) و (عِلْبَاء) فهما مصروفتان.
- وقد سُمّيت الف الالحاق بهذه التسمية؛لأنَّها تُلحِق الكلمة بوزن كلمة أخرى،وهي لازمة تُمنع الأسماء بسببها من الصرف،وعلة ذلك أنَّ ألف الالحاق تُشبه ألف التأنيث،في كونهما زائدتين لازمتين،فلفظة (أرطى) أشبهت لفظة (حُبلى)؛لذلك مُنِعت الأولى من الصرف،كما هي حال (حُبلى)،بشرط أن تكون علما.

ز/ العلمية و العدل

- يُمنع الاسم من الصرف للعلمية والعدل،وذلك في أربعة مواضع:
- الأول: ما كان على وزن (فُعَل) من ألفاظ التوكيد المعنوي: نحو: (جُمَع) و (بُتَع) و (بُصَع)،نقول: جاءت النساءُ جُمَعُ ، ورأيتُ النساءَ جُمَعَ ،ومررتُ بالنساءِ جُمَعَ.والأصل (جمعاوات)؛لأنَّ مفرده (جَمْعَاء) على وزن (فَعْلاء)،وقياس جمع هذا الوزن أن يكون على (فعلاوات) وليس على (فُعَل)،فلمَّا عُدِلَ عن (جمعاوات) الى (جُمَع) مُنِعَ من الصرف لشبه العلمية والعدل. والمراد بشبه العلمية أنَّها معرفة بإضافة مُقدَّرة،أي: جُمَعهُنَّ،فأشبه تعريفها تعريف العلم من جهة أنَّها معرفة وليس في اللفظ ما يُعرّفها كما هي الحال في العلم الذي يكون معرفة بنفسه وليس بغيره.
- الثاني: العلم المعدول الى وزن (فُعَل): نحو: (عُمَر) و (زُفَر) و (ثُعَل) و (زُحَل)،فالأصل في هذه الألفاظ: عامر و زافر و ثاعل و زاحل.فمنعه من الصرف للعلمية والعدل،نقول: هذا عُمَرُ ، ورأيتُ عُمَرَ ، ومررتُ بعُمَرَ.

- الثالث: لفظة (سَحَر): إذا أُريد بها سحر يوم بعينه،نقول: جِئتُك يومَ الجمعةِ سَحَرَ، فسَحَرَ ممنوع من الصرف لشبه العلمية والعدل،وهو شبيه بالعلم؛لأنَّه معرفة بلا أداة تعريف،فالأصل فيه أن مُعرّفا بأل (السحر)،فعُدِلَ به عن ذلك،وصار تعريفه كتعريف العلم من جهة أنَّه معرفة بلا أداة،كما هي حال العلم،ويُشترط في منعها من الصرف أنْ تكون معرفة دالَّة على يوم بعينه،فإنْ لم تكن معرفة فلا تُمنع من الصرف،كقولنا: جِئتُكَ سَحَرًا،فتكون مصروفة لأنَّها نكرة في هذه الجملة.
- الرابع: العلم المؤنث على وزن (فَعَالِ): نحو: (حَذَامِ) و (قَطَامِ) و (رَقَاشِ)،وللعرب في مثل هذه الألفاظ مذهبان:
- أحدهما (وهو مذهب أهل الحجاز): بناؤها على الكسر:نقول: هذه حَذَامِ، ورأيتُ حَذَامِ، ومررتُ بحَذَامِ، فتلزم حالة واحدة ويكون لها إعراب في المحل بحسب موقعها من الجملة،فلا تُمنع من الصرف.
- والثاني (وهو مذهب أهل تميم): إعرابها إعراب الممنوع من الصرف؛للعلمية والعدل: فهي معدولة من (فاعلة)،والأصل (حاذمة وقاطمة وراقشة)،فعُدِلَ الى (حَذَام وقَطَام ورَقَاش)،نقول على هذا المذهب: هذه حَذَامُ ،ورأيتُ حَذَامَ ، ومررت بحَذَامَ.

صرف الممنوع ومنع المصروف

- أجاز النحاة صرف الممنوع من الصرف للضرورة،ومن ذلك قول الشاعر:

تَبَصَّرْ خَلِيْلِي هل تَرَى مِنْ ظَعائنٍ ؟

بجرِّ (ظعائن) مع تنوينها،أي صرفها للضرورة،وكان حقُّها المنع لأنها على صيغة منتهى الجموع،وهو كثير أجمع عليه البصريون والكوفيون، ومن ذلك أيضا قوله تعالى:

((سَلاسِلاً وأغلالاً وسعيرًا))

بصرف لفظة (سلاسلا) لمناسبة ما بعدها.

وأمَّا منع المصروف للضرورة فقد أجازه قومٌ ومنعه آخرون،وهم أكثر البصريين،ومن ذلك قول الشاعر:

ومِمَّنْ وَلَدوا عامرُ ذو الطولِ وذو العَرْض

فمُنِع (عامر) من الصرف للضرورة؛لأنَّه ليس فيه من العلل سوى العلمية،والقياس أن يقول (عامرٌ) بالتنوين.

نشكر حسن إصغائكم

أ.د. علي حلو الحواس